

ثورة الرقمنة و اقع وتحديات لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعامل الاجراء CNAS وكالة مستغانم (نموذجا) .

Digitization Revolution: Realities and Challenges at the National Social Security Fund for Wage Earners (CNAS) The Case of Mostaganem Agency .

أ. د. بن عزوز بن صابر

ط. د مختار فاطمة

مخير قانون العمل والتشغيل

تخصص القانون الاجرائي

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

البريد الإلكتروني: fatima.mokhtar.etu@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2024/04/06

تاريخ القبول: 2024/02/12

تاريخ الاستلام: 2024/01/08

الملخص :

عرضنا في ورقتنا البحثية هذه نظام الرقمنة الإدارية لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعامل الاجراء CNAS للفرع الولائي بوكالة (تيجديت) مستغانم ، معرجين على اهم التحديات التي تواجه التجربة وحاولنا ابراز واقعها الذي اكتسب الريادة بعد اول تجربة له كنموذج تجريبي وذلك لا يعني خلوها من النقائص التي يتوجب العمل على تداركها، مساهمة للركب الدولي وللرقي بالية الخدمة العمومية بالقطاع .
الكلمات المفتاحية: الرقمنة؛ الضمان الاجتماعي؛ الصندوق الوطني؛ العمال الاجراء؛ المؤمن اجتماعيا

Abstract:

In our research paper we exposed administrative digitization system at the national fund of social insurances of salaried workers - CNAS – of province section, Tijditt Office, Mostaganem, focusing on main challenges facing experiment, and we tried to mention its reality that leads after its experiment as a sample, which means that it doesn't contain deficiencies needing its remedy, coping with universal rate and development of public service at the sector.

Key words: Digitization; social insurance; national fund; salaried workers; social insured.

المؤلف المرسل: مختار فاطمة، الإيميل: fatima.mokhtar.etu@univ-mosta.dz

مقدمة:

مما لا شك فيه أن التغيرات الجذرية التي يشهدها العالم في شتى المجالات بمثابة ثورة لتغيير جبار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تلك التطورات الهائلة القائمة أساسا على المعرفة والتراكم العلمي اللذان يشكلان حجر الزاوية في رقي المجتمعات.

" فمشروع الرقمنة الإدارية من حيث مفهومه يعني البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم؛ و تتحقق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها (أو فيما بين الدوائر المختلفة) باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد".¹

وفي هذا الإطار عمدت الجزائر على غرار عديد الدول على عصنة قطاعاتها لا سيما قطاع الخدمات الاجتماعية تكريسا لمبدأ التضامن بين مختلف الفئات المجتمعية، من خلال نظام التضامن الاجتماعي ساعية بذلك الى تقديم خدمات مؤسسية راقية للمؤمنين ولأرباب العمل على حد سواء. فضلا على ذلك فان الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي *ISSA* تعقد مؤتمرها الدولي كل ثلاث سنوات لدراسة العروض القائمة في مجال التحول الرقمي لدى القطاع؛ أذكر على سبيل المثال مؤتمر *ISSA 16* الدولي باستونيا 2022؛ و المنتدى العالمي للضمان الاجتماعي ببروكسل 2019...

و تأسيسا على ذلك تطرقت في الورقة البحثية المتواضعة هذه الى ما جاءت به التجربة في هذا الباب طارحة الإشكالية التالية :

ما هو واقع رقمنة نظام الضمان الاجتماعي لاسيما لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء *CNAS* الفرع الولائي لمستغانم ؟ وماهي التحديات التي يواجهها بهذا الشأن؟ .

ومن هذا المنطلق انبثقت أسئلة فرعية عن الإشكال الرئيسي:

- ما هو فحوى الرقمنة وواقعها لدى القطاع بالوكالة المحلية *CNAS* مستغانم تحقيقا لعدالة اجتماعية ؟

¹-نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق العامة -دراسة مقارنة- دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1018، ص 16-17 .

- وما إمكانية الحماية القانونية في ظل قصور نظام تشريعي لها ؟

- و ما مدى اعتماد التجربة لديها كرهان لرفع التحدي ؟

وبغية تفكيك هذه الإشكالية المطروحة تطرقت لها ضمن مبحثين، الأول درست فيه الإطار المفاهيمي و القانوني للموضوع بينما المبحث الثاني خصصته للتحويل الرقمي لديه؛ منتهجة المنهج الوصفي قصد الوصول الى نتائج علمية عملية موازاة ومنهج دراسة الحالة من خلال الملاحظة و المقابلة الشخصية مع مجموعة من الموظفين على مستوى الفرع الولائي لمستغانم و بإبراز ما تأتي في التجربة من حسنات و سيئات.

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي والقانوني للرقمنة .

ازدهرت الرقمنة بشكل ملحوظ و دخل العالم مرحلة جديدة وصولا الى تقنيات حديثة تقاس بها درجة تقدم الأمم في القرن الحالي، فانتشار هذه الثقافة مر بعدة مراحل بداية من دخول الحواسيب الى الإدارة؛ ومع نهاية السبعينيات تجسدت مرحلة انتقال الخدمات لأرض الواقع ؛ الى أن برزت مرحلة منتصف التسعينيات ممهدة لثورة رقمية أين شرعت الحكومات في بناء بناها التحتية في شتى القطاعات الخدمية¹.

فما المقصود بالمفهوم؟ و ما فحواه القانوني؟

المطلب الاول: ماهية الرقمنة الإدارية.

الرقمنة أو ما يصطلح عليه بالإدارة الالكترونية بشكل عام هو وظيفة لإنجاز الأعمال باستخدام النظم و الوسائل الالكترونية.
ولنسج خيوط فكرة الرقمنة الإدارية المتكاملة يتوجب خلق قاعدة تشريعية متكافئة؛ والتي تعد الشغل الشاغل للفكر القانوني المعاصر .

¹- أنظر: أحمد يوسف عاشور الحديدي، أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الإدارة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 30 الى 35، (بتصرف).

الفرع 1 : تعريف الرقمنة – Digitization

تعددت التعاريف حول إعطاء مفهوم شامل وافي للرقمنة الإدارية .

" فهي تعني استنساخ راقى، يمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعائها الى سلسلة رقمية (chaine numérique)، يواكب هذا العمل التقني عملا فكريا ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها و تمثيل محتوى النص المرقم"¹.

بالتالي يمكن القول أن الرقمنة هي ذلك التغيير حول نمط تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين؛ من أسلوب تقليدي يرتكز على المادة الورقية الى أسلوب جديد يعتمد على تكنولوجيا حديثة لادخار الجهد ؛ الوقت والمال.

" فالرقمنة تعني عملية تحويل المواد المطبوعة أو المخزنة على الميكروفيلم أو الميكروفيش والمواد ذات الشكل التناظري؛ والتي من نماذجها أشرطة الفيديو المرئية عن طريق المسح الضوئي؛ وإعادة الادخال الى مواد ذات شكل رقمي و ذلك بتنظيمها الى وحدات مفصلة من البيانات يطلق عليها لفظ Bytes وتخزينها وإتاحتها على شبكة ألتنت"².

الفرع 2 : أهداف الرقمنة .

من المفيد أن نؤكد بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال أعادت ترتيب الهيكل الإداري ورسخت الديمقراطية الإدارية لاسيما في عز التحديات المطروحة بإسهامها في تحسين جودة الخدمات الإدارية لاسيما بالدول النامية.

غير أن هذه الأخيرة تتأرجح كفتها بين الإسراع في الأخذ بالتجربة قبل فوات الأوان و بين التأني باعتبارها تقنية دخيلة تستلزم شروطا محددة لإنجاحها، نتاجا لتداخل عدة عوامل أهم أعمدها وجود إرادة سياسية حازمة ملتزمة بالإصلاح الإداري على شتى مناهله.

¹ - مهري سهيلة، نحو استراتيجية لنجاح مشاريع رقمنة الوثائق مؤسسة سونطراك، مجلة بيليو فيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 82.

² - نجلاء أحمد ياسين، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، مصر، 2013، ص 21.

بالتالي يمكن حصر أغلب الأهداف في النقاط التالية :

- 1- السرعة في تقديم الخدمة للمواطنين؛
 - 2- ربح الوقت بتوجيه أكبر عدد ممكن من العملاء دون الحاجة الى طوابير طويلة؛
 - 3- تبسيط العمل الإداري بفضل التطبيقات والمنصات الالكترونية المنتهجة؛
 - 4- إمكانية المعالجة الفورية للمعاملات ما يؤدي لأريحية المرفق والمرتفق معا.
- " فالسعي لتطبيق إدارة رقمية وسيلة لرفع كفاءة الجهاز الإداري وليس غاية في حد ذاته، ولهذا فهي تهدف الى تحقيق العديد من المقاصد التي تصب في اطار نجاعة الهدف العام من وجود الأجهزة الإدارية الحكومية بسعها لتحقيق أهداف تفصيلية وصولا الى الهدف العام بحسب المهمة الموكلة لكل جهاز اداري في الحكومة، فهي تركز على أهداف إدارية اقتصادية سياسية و أخرى اجتماعية"¹.

المطلب الثاني: الحماية القانونية للإدارة الالكترونية .

البنية القانونية لحماية مشروع الرقمنة تفرض سن قوانين لحماية المعاملات الالكترونية المختلفة كقانون لحماية أمن المعلومات وآخر للجرائم المعلوماتية.

وعليه اتجهت جهود العديد من الدول على غرار الجزائر نحو هذا الأسلوب لا سيما في المجالات الاجتماعية لما تمتاز به (سرعة في الأداء ودقة في الإنجاز)، بالتالي بات من الواجب على الدولة توفير الحماية والأمن للأشخاص والأموال ردعا للعمل الاجرامي موازاة و تنامي الظاهرة الاجرامية التكنولوجية أو ما يصطلح عليه بالجرائم التكنولوجية .

الفرع 1 : الحماية الإدارية والمعلوماتية .

المعلوم أن للإدارة الحق في الحفاظ على الأمن العام وأحد أهم وسائلها الضبط الإداري في ظل اتساع نشاطها تحقيقا للصالح العام.

¹- عبدالسلام هابس السويغان، إدارة مرفق الأمن بالوسائل الالكترونية -دراسة تطبيقية-، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر ، 2012، ص 84.

حيث أن التجربة الوطنية بهذا الصدد لا تزال في بداياتها، ورغم ذلك تعرف الريادة الإقليمية من حيث الأمن المعلوماتي لمكافحة الجريمة المعلوماتية (السيبرانية).

ان مشرعنا أصدر قوانين عامة و أخرى خاصة ؛ فأنشأ أجهزة و هياكل لردعها إذ كفل الدستور الجزائري في فصله الرابع حماية الحقوق و الحريات على أن تتكفل الدولة بمهمة عدم انتهاك حرمة الانسان.¹

ضف الى ذلك حماية أخرى فنية تتجسد في اتخاذ إجراءات بوسائل الكترونية دورها تعطيل عمليات التعدي على البيانات والمعلومات الإدارية بغية الوصول الى المعتدي من خلال وضع أدوات رقابية حماية للعبث بمصالح المتعاملين من خلال مكافحة الفيروسات الهدامة للبيانات.

الفرع 2 : الحماية الجنائية .

تم الاتفاق على أن الجرائم الالكترونية من الجرائم المستحدثة والمتغيرة، لهذا تلقى اهتمام الفقه و القانون على حد سواء.

فمشرعنا عرفها بالجرائم التي تلعب البيانات والبرامج المعلوماتية دورا أساسيا فيها. وتكريسا للمبادئ الدستورية السالفة الذكر، تمخضت جملة من النصوص في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.

بالتالي تم التطرق الى تجريم الأفعال الماسة بأنظمة الحاسب الآلي، أين شددت العقوبة على مرتكبيها وفقا لآخر تعديل عرفه قانون العقوبات من خلال 08 نصوص قانونية بداية من المادة 394 مكرر الى غاية المادة 394 مكرر².

ولإيضاح ذلك فالمشكل الأكبر ليس في الرقمنة وتطبيقاتها على الادارة في حد ذاتها إنما في كيفية حماية تلك المعطيات الرقمية ضد جنح التقليد و استعمال المقلد؛ التزوير واستخدام المزور

¹ - دستور 1996، ج ر عدد 76 المؤرخة في 27 رجب 1417 هـ الموافق ل 08 ديسمبر 1996، المعدل بالقانون 03-02 ج ر رقم 25، والقانون 19-08 ج ر رقم 63.

² - ق. العقوبات المعدل والمتمم وفقا للأمر 156-66 المؤرخ في 08 يونيو 1966 ضمن القسم السابع مكرر، الفصل الثالث الجنايات والجنح ضد الأموال بعنوان (المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات).

ومختلف الجرائم المعلوماتية¹؛ ولعله من المفيد ان نؤكد بأن الجزائر رائدة إقليميا في مجال الأمن المعلوماتي ولسنوات في الجريمة السيبرانية إذ يجب التنويه بالجهود التي تقوم بها منذ 2015 في تكثيف إطارها التشريعي و التنظيمي بهذا الصدد .

والملاحظ أن المشرع الجزائري مدد من الاختصاص المحلي لوكيل الجمهورية في هكذا جرائم (الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات)²؛ أين نص على التوقيف للنظر في قانون إجراءاته الجزائية.³

و بموجب الفصل الخامس من قانون الإجراءات الجزائية تم إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته.⁴

المبحث الثاني : التحول الرقمي لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي الفرع الولائي CNAS بمستغانم.

إن إستراتيجية رقمنة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تهدف إلى محاربة البيروقراطية؛ هذا ما أكدده السيد (رق) مدير الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لمستغانم، أين قدم عرضا خاصا بالخدمات الرقمية المطورة والتي تعد قفزة نوعية من شأنها القضاء على مختلف أشكال البيروقراطية وترسيخ فعلي لثقافة الرقمنة؛ قصد

¹- الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم لاسيما بالقانون رقم 14 - 01 المؤرخ في 4 فبراير 2014.

²- المادة 37 الفقرة 2 من الأمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم لاسيما بالأمر 15-02 و المؤرخ في 23 يوليو 2015.

³- المادة 51 الفقرة 2 من القانون نفسه .

⁴- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 غشت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاتصال ومكافحتها، جريدة رسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 16 غشت 2009.

التكفل السريع والأنجع بإنشغالات المؤمن لهم إجتماعيا وأرباب العمل دون عناء التنقل الى شبابيك الصندوق، وهو ما فرضته قوة جائحة كورونا ما استدعى استحداث أراضيات رقمية.¹
اذن ما هو هذا الصندوق؟ وكيف تم التعامل معه موازاة والتجربة؟.

المطلب الأول: الصندوق الوطني للعمال الأجراء للفرع الولائي بمستغانم .

يعتبر الصندوق مؤسسة عمومية اقتصادية بموجب القانون المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.²
وبموجب المرسوم المتضمن الصفة القانونية لصناديق الضمان الاجتماعي وكذا التنظيم الإداري والمالي.³

ولعه من المفيد الإشارة بأن مدير القطاع السيد (ب.ف) رفقة السيد (ن.ق) المدير العام للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ؛ قاما بزيارة لمركز الدفع التابع ل CNAC (تجديد) مستغانم بتاريخ 16 جويلية المنصرم، وهذا استجابة للتوجهات الكبرى للدولة في مسار التحول الرقمي بالقطاع .

الفرع 1: التنظيم الهيكلي الإداري للصندوق.

"يتولى الصندوق مهمة تغطية الأخطار الاجتماعية لفئة العمال الذين يتقاضون أجور بصفة عامة، إضافة إلى فئات خاصة كفئة ذوي الاحتياجات الخاصة (المجاهدين، الطلبة...)"⁴.

¹- غانية زيوي، الشعب أونلاين (جريدة إلكترونية تصدر عن مؤسسة الشعب)، انظر الرابط : www.echaab.dz

²- القانون رقم 11/83 المؤرخ في 02/07/1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم بالقانون رقم 08/11 المؤرخ في 05 يونيو 2011.

³- المرسوم ال التنفيذي 92-07 المؤرخ في 04/01/1992، يضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي و التنظيم الإداري و المالي للضمان الاجتماعي، ج.ر رقم 02 المؤرخة في 03 رجب 1412 هـ.

⁴- فني ياسين وبكدي فاطمة، عرض تجربة الرقمنة الإدارية لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، دراسة حالة (التصريح عن بعد للإشترابات لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة تيسمسيلت)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 113.

إنه من الواجب التطرق إلى الهيكلية الادارية للصندوق والتي تشمل 06 مديريات فرعية وهي :

✓ المديرية الفرعية للتحصيل ومنازعات التحصيل؛

✓ المديرية الفرعية للأداءات؛

✓ المديرية الفرعية للإعلام الآلي؛

✓ المديرية الفرعية للمراقبة الطبية؛

✓ المديرية الفرعية للموارد البشرية والوسائل العامة؛

✓ المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة .

المديرية الفرعية	تشكيلتها	مهامها
للتحصيل ومنازعات التحصيل.	• مصلحة التسجيلات (قسم الترقيم). • مصلحة مراقبة أرباب العمل. • مصلحة المنازعات. • مصلحة الاشتراكات.	• التصريح بالمستخدمين. • التصريح بالعمال. • التصريح بالاشتراكات. • التصريح بأجور العمال. • مراقبة أرباب العمل و المنازعات.
للأداءات.	• مصلحة المراقبة الادارية للمؤمنين. • مصلحة مراكز الدفع. • مصلحة الانتساب.	• التصريح بالأمراض. • التصريح بحوادث العمل. • التعويض عن الأداءات. • التعويض عن منح الوفاة. • التعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية.
للإعلام الآلي.	• قسم مهندسي الاعلام الآلي. • مصلحة الصيانة.	• البرمجة. • السهر على الأمن المعلوماتي والمراقبة. • صيانة العتاد.
للمراقبة الطبية.	• أطباء ينتمون الى الهيئة.	• المعاينة الطبية للمؤمنين اجتماعيا. • معاينة الوصفات الطبية.

• متابعة ملفات العلاج الطبي وكافة الخدمات الاجتماعية (الحمامات، التدليك...)		
• متابعة وضعية العمال والأجور. • التكفل بالتموين الخاص بمستلزمات المؤسسة والعتاد. • التكفل بالنقل والاتصالات.	• مصلحة المستخدمين. • مصلحة الأجور. • مصلحة الوسائل العامة. • المصلحة الفرعية. • المصلحة الفرعية للنقل. • المصلحة الفرعية للوقاية والأمن. • المصلحة الفرعية للتموين. • المصلحة الفرعية للاتصالات.	للموارد البشرية والوسائل العامة .
• متابعة كافة العمليات المالية والمحاسبية للمؤسسة.	• مصلحة المالية. • مصلحة المحاسبة. • مصلحة التعويضات.	للمالية والمحاسبة.

ويجب التنويه أن مصلحتي كل من الأرشفة والأمن والوقاية تابعتان بصفة مباشرة الى مديرية الوكالة، وجميع المديرات السالفة الذكر تحت اشراف المدير.

الفرع 2: دراسة ميدانية لمتعاملي الصندوق .

من خلال الدراسة الميدانية نجد أن متعاملي الضمان الاجتماعي بما فيهم أرباب العمل والمؤمنين و المتعاقدين مع الصندوق كالأطباء الصيادلة العيادات الطبية...؛ شهدت تعاملاتهم تحولا جوهريا من حيث المعاملات الإدارية والتي وصلت لحدود 90 % بواسطة البوابة الالكترونية الخاصة بالصندوق والتي تمنح العديد من الامتيازات لفائدة هؤلاء من خلال السرعة الخدمائية و الشفافية العالية تجاه المتعاملين .

ولعل أهم ما يجب ذكره في هذا الباب :

أولاً : رقمنة الأرشفة وذلك تنفيذاً لبرنامج رئيس الجمهورية المتعلق بعصرنة كافة القطاعات على
قرار رقمنة القطاع لا سيما الصندوق CNAS، فمصلحة الأرشفة حازت على أكبر حيز بهذا الطرح
بوصفه أحد أهم ركائز المؤسسة والمتمثل في القاعدة المعلوماتية؛ ولذلك كانت أولى الاجراءات
المتخذة لتعزيز الفكرة بتأمينه من شتى المخاطر مثل الاتلاف او الحريق...

ثانياً: خدمة فضاء الهناء أتاحت العديد من التسهيلات لمعاملها، غير أنه يحدث لبعض الأدوية
المشمولة بالتعويض بعض التأخير لحين تحيينها وهو ما يدفع بالمعامل لشراء الدواء بمبلغ ضخ
دون الحصول على الخدمة المقررة له، بالمقابل قد تكون بعض تلك الأدوية قابلة للرقابة من طرف
مصالح المتابعة الطبية نتاجاً لطبيعتها الخاصة كالمسكنات الخاصة بفئة الأمراض العصبية مثلاً .
ولعل أهم ما جاء به الفضاء أذكر :

أ - خدمة تعويضاتي التي تختص بالتعويض عن الأدوية مع بيان المعني بها؛ تاريخ العلاج والدفع وكذا
قيمة المبلغ مع تحديد نوعية الدواء وقدره المادي .

ب - خدمة طلباتي تنطوي تحتها طلبات بطاقة الشفاء وطلبات العطل المرضية وطلبات منح الوفاة.
ج - خدمة إشعارات تعنى بقائمة الإستدعاءات للمراقبة الطبية؛ توضح أسباب الدعوة للمراقبة أو
تقدم إنذارا بالرفض.

د - خدمة خلية الإستقبال والاتصال والإصغاء الاجتماعي تتجسد في شكل استمارة تشمل موضوع
الاتصال مع ذكر طبيعة الایداع وتاريخه.

ضف إلى ذلك بعض الخدمات المدرجة حديثا والمتمثلة في معاينة الأدوية بصورة أنية عن بعد
بالتنسيق بين مصالح المراقبة الطبية التابعة للصندوق والصيدليات بواسطة برنامج رقمي خاص .

المطلب الثاني : حدود تطبيق الرقمنة في المجال.

من البديهي أن تجربة الرقمنة في العالم واجهت عديد الإكراهات والصعوبات اثناء تنفيذ
برامجها.

فالجائز كغيرها من البلدان ابدت رغبتها في تبني برنامجا وطنيا بهذا الشأن، لاسيما ما يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

الفرع 1 : معوقات الرقمنة الإدارية.

تواجه المؤسسات الوطنية وعلى رأسها مؤسسة الضمان الاجتماعي مجموعة من المعوقات في تطبيق الرقمنة والتي جمعتها في النقاط التالية :

- الإشكالات القانونية والمتمثلة في القصور التشريعي، الذي يحوي نظم قانونية خاصة بالقطاع؛ ففي بعض الحالات لا ترقى بعض النصوص إلى الحماية القانونية اللازمة ما يشكل صعوبة عند الملاحقة القانونية لمخترقي المعلومات ومزوريها، وطول أمد إثبات تورط الجناة لعله أهم مشكل يؤرق الإدارة.

- الإشكالات الإدارية والتنظيمية حيث تتلخص أهم صعوباتها حول نقص التنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الرقمنة الإدارية؛ بسبب غموض بعض المفاهيم المطلوبة والمتغيرات الحاصلة بهذا الصدد، ومن البديهي أن مقاومة التغيير في حد ذاته مرهق؛ إضافة إلى معوق تطبيق أسلوب المركزية في كل المتطلبات .

- الإشكالات البشرية إذ أن العنصر البشري أهم مورد لتحقيق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، ولعل قلة الأطر البشرية المختصة في المجال الرقمي أهم معوق نتاجه غياب الوعي بثقافة التكنولوجيا الرقمية؛ على أن يكون التدريب متجدد لا منقطع غايته المواكبة والكفاءة.

- الإشكالات التقنية والتكنولوجية فمحدودية التجهيز المعلوماتي للإدارة الرقمية والمتمثل في ضعف البنية التحتية الاتصالية زاد في تعميق الهوة والراجع لارتفاع تكلفة الخدمة أو لعدم كفايتها في بعض الأحيان، ما تجسد في ضعف الربط على مستوى التجهيز الشبكي.

- الإشكالات المالية فالأكيد أن برامج الإدارة الرقمية تتطلب ميزانية ضخمة وهو الأمر غير الهين بالنسبة للدول النامية؛ فرغم التمويل الحاصل إلا أنه لا يرقى لبناء مشاريع البنية التحتية وتطوير إدارة الكترونية لصناعة إدارة ذات تصميم متقن؛ فمواكبة التجهيزات الرقمية يفرض متابعة دقيقة للسوق من الخبراء ولعل تقادمها السريع أهم مؤرق في هذا الجانب.

- الإشكالات الأمنية والاجتماعية معوق آخر؛ فالرقمنة تتطلب بالدرجة الأولى الخصوصية والسرية التامة في التعاملات الإدارية مع مستفيديها، غير أن الاختراقات الحاصلة على مستوى شبكات الانترنت والفيروسات المدمرة جلها عقبات تواجه تجسيد رقمنة سليمة.

الفرع 2: آفاق الرقمنة على مستوى هيئة الضمان الاجتماعي .

لتحقيق الغاية المرجوة من نظام الرقمنة في قطاع الحماية الاجتماعية بصفة عامة يجب تجاوز جميع الإرهاسات والمعوقات السالفة الذكر، من خلال وضع استراتيجيات راشدة من إمكانيات مادية وبشرية وبيئة قانونية صلبة (شكلاً وموضوعاً) ؛ قصد الخروج من دائرة الإدارة التقليدية الداعمة للبيروقراطية والتخلف.

CNAS مستغانم تسعى جاهدة لتعزيز مستوى أداء الخدمة للعملاء، والجدير بالذكر أنها كانت ضمن 05 فروع ولائية عبر الوطن كنموذج تجريبي سنة 2020 أقرته الوزارة وأثبتت جدارتها فيه؛ معززة بذلك الرقمنة عند أول خطوة لها ويؤكد الواقع لدى المؤسسة تباينا بين الرشد في التجربة وبين القصور في جوانب أخرى سبق التطرق إليها.

فتبسيط الإجراءات من خلال التقليل من الملفات بغية تجسيد الشفافية في المعاملات الإدارية اليومية وكذا تخفيض التكاليف بتعميم التوثيق الإلكتروني لكافة المعاملات ورقمنة الأرشفة الورقية بواسطة أنظمة مجهزة ببرامج متطورة حفاظا على السرية والخصوصية المعلوماتية؛ جميعها لا تتأتى إلا بزيادة الإلتقان في الأداء وتكثيف الجهود بين جل الأقطاب.

وبناء على ذلك تلتزم الوكالة بنشر بيانات على موقعها الإلكتروني¹ ؛ يتساوى أمامه الجميع عند عرض خدماتها، مما يضمن أداءاً سريعاً متقناً شفافاً دون أي تعقيدات.

ولا مناص من القول أن المزايا التي تحوي الرقمنة بمثابة آفاق يصبوا إليها المجتمع الدولي بما فيه الجزائر والتي تضع نصب عينها التجارب الناجحة لاسيما على مستوى الدول الناهضة بها؛ مثل التجربة اليابانية والأمريكية والكندية.

¹- الرابط: <https://cnas.agence.27>

خاتمة :

العالم يصارع عصر الثورة الإلكترونية التي فرضت نفسها على مناحي الحياة، فالتجربة لها من الحسنات ما يجعل التحول الحاصل من الضرورات لما تعكسه من سرعة في إنجاز المصالح وتبسيط في الإجراءات وتخفيف في التكاليف وكفاءة في الإلتقان واجبا لا مناص منه.

و في هذا الإطار بحسب تقرير ISSA¹ حثت على اعتماد الخوارزميات القادرة على التطوير في المجال كما هو الحال ببلجيكا، وبالمقابل نهت إلى المخاوف الأخلاقية والقانونية لمؤسسات الضمان الاجتماعي بشأن بعض التشريعات الدولية في باب حماية البيانات الشخصية لمعاملها.

وعملت الجزائر في مرحلة بعد الاستقلال على تطوير منظومة الضمان الاجتماعي ولهذه الغاية أقرت رقمنة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء على كافة الوكالات الموزعة عبر ولايات الوطن، وموضوع بحثنا كان عن الوكالة الولائية للضمان الاجتماعي لوكالة مستغانم التي عملت على تطوير خدماتها و تطبيق خدمة التصريح عن بعد للاشتراكات للمؤمنين اجتماعيا ولأرباب العمل، بالتالي اختزلت العديد من الضغوطات والعراقيل ، ان الفرع الولائي لمستغانم يسعى على الدوام للريادة بما هو متأت له من إمكانات؛ فواقع التجربة لديها عنوانا إداريا ومؤشراً تنمويا يقتدى به، واخر ما خلصنا اليه في بحثنا جملة من النتائج و التوصيات جمعناها في الاتي :

النتائج :

- 1- سعي الجزائر الحثيث على غرار باقي الدول نحو الرقمنة الإدارية بانشاء هياكل تنظيمية واستراتيجيات عامة و خطط تنفيذية في طور النجاعة و الفاعلية.
- 2- بروز مصطلحات جديدة تعايش واقعنا الاجتماعي مثل بطاقة الشفاء ، فضاء الهناء ...
- 3- القضاء على جل المشاكل الإدارية السابقة وأهمها البيروقراطية الإدارية.
- 4- ادخار الجهد والمال والوقت و بالتالي تحقيق تنمية مجتمعية تسهم في تأمين الخدمات وبأسر الإجراءات.

¹-الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي وحقوق الإنسان.

- 5- الأمية الالكترونية أحد أهم أبرز العقبات التي تواجه التجربة ضف إلى ذلك ضعف البنية التحتية للاتصالات و المعلومات .
- 6- نقص الوعي التكنولوجي لدى المجتمع المدني.
- 7- محدودية الموارد و التجهيزات الأكثر حداثة.

التوصيات :

- 1- تهيئة البنية الأساسية لنجاح إدارة رقمية عند أداء خدمات القطاع.
- 2- توفير النظم المعلوماتية والإتصالاتية اللازمة والجيدة مع وجوب محاذاة التطور المستمر في المجال.
- 3- تأصيل الرقمنة الإدارية تشريعيا لاحداث تجربة راقية خالية من المعوقات.
- 4- اعداد الملكات المؤهلة تقنيا من خلال إعادة التأهيل والتدريب الدوري.
- 5- تخصيص موارد مالية كافية داعمة لإحداث مواكبة تقنية و تجهيزية عالية.
- 6- نشر الوعي التكنولوجي لدى المجتمع المدني بإبراز مزايا التجربة.
- 7- الربط بين فروع الهياكل الجوارية في مختلف ربوع الوطن قصد التقييم والبحث الدائمين فيما يخدم الخدمات الإجتماعية لدى القطاع.
- 8- لا يجوز الاقتصار على الاشتراكات التي يقدمها العمال وأرباب العمل؛ بل لا بد من البحث عن طرق بديلة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي حفاظا على استمرارياتها.
- 9- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة كالإمارات العربية وكوريا الجنوبية من خلال الاحتكاك بتجارهم وما حققوه من انجازات.

قائمة المراجع :

1 - المؤلفات :

- ♦ أحمد يوسف عاشور الحديدي، أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الإدارة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، 2017.
- ♦ أمل لطفي حسن جاب الله، أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية - دراسة مقارنة -، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، 2013.
- ♦ عبد السلام هابس السويفان، إدارة مرفق الأمن بالوسائل الإلكترونية- دراسة تطبيقية -، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2018.
- ♦ نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة - دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2018.
- ♦ نجلاء أحمد ياسين، الرقمنة وتقنياتها على المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة مصر، 2013.

2 - المقالات :

- ♦ عبد الحميد عائشة، الإطار القانوني والتشريعي للرقمنة والذكاء الاصطناعي، المجلة الدولية للتعليم بالأنترنت، كلية الحقوق جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، يوليو 2020.
- ♦ عجيبي نعاس، واقع الرقمنة والذكاء الاصطناعي في الضمان الاجتماعي - تجربة الجزائر نموذجاً، مجلة البحوث في الحماية الاجتماعية، المجلد 03، العدد 02، 2023.
- ♦ فني ياسين وبكدي فاطمة، عرض تجربة الرقمنة الإدارية لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر - دراسة حالة - (التصريح عن بعد للإشتراكات لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة تسيمسيلت)، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، المجلد 07، العدد 01، 2023.

◆ مهري سهيلة، نحو إستراتيجية لنجاح مشاريع رقمنة الوثائق لمؤسسة سونطراك - التخطيط العلمي-، مجلة بيليو فيليا لدراسة المكتبات و المعلومات، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2019.

3 - مواقع الانترنت:

◆ غانية زيوي، (2021)، الضمان الاجتماعي يشرع في رقمنة خدماته، جريدة الشعب أونلاين، الرابط: www.echaab.dz، تاريخ الاطلاع 07 أوت 2023.

4 - النصوص القانونية:

- دستور 1996، ج ر العدد 76 المؤرخة في 27 رجب 1417 هـ الموافق ل 08 ديسمبر 1996، المعدل بالقانون 03-02 ج ر رقم 25، والقانون 19-08، ج ر رقم 63.
- الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم لاسيما بالقانون رقم 14-01 المؤرخ في 4 فبراير 2014.
- القانون رقم 83/11 المؤرخ في 02/07/1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم بالقانون رقم 11/08 المؤرخ في 05 يونيو 2011.
- قانون العقوبات المعدل والمتمم وفقا للأمر 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966 القسم السابع مكرر، الفصل الثالث الجنايات والجناح ضد الأموال بعنوان (المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات).
- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 غشت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاتصال ومكافحتها، جريدة رسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 16 غشت 2009.
- المادة 37 الفقرة 2 من الأمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم لاسيما بالأمر 15 - 02 والمؤرخ في 23 يوليو 2015.

- المرسوم التنفيذي 07-92 المؤرخ في 1992/01/04، يضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي، ج.ر رقم 02 المؤرخة في 03 رجب 1412هـ